مكتبة البنين
قسم الدوريات

حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

العدد الثامن عشر

١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م

ترجمة المصطلح : مشكلات وآفاق

د. عبد الكريم حي – د. سميره بن عمو
قسم اللغة العربية
جامعة تشرين

يهتم هذا البحث بإبراز بعض المشكلات الكبرى التي تثيرها ترجمة المصطلح اللساني والنقدي والأدبي. ولئن كان من هذه المشكلات ما اعترض زملاءنا المعاصرين إن منها ما اعترضنا نحن في تجربتنا الشخصية عندما قمنا بترجمة بعض الأعمال الشديدة الخصوصية كـ « مورفولوجيا القصة »[1] للباحث الروسي المعروف « ڤلاديمير پروپ » و « ثَبَت المصطلح اللساني » الذي كان ثمرة لهذه الترجمة.

فأما المباديء التي نؤسس عليها بحثنا هذا، فهي المباديء التي اعتمدت عليها العربية في طريقها للنمو والاغتناء. وهذه المباديء أربعة هي التعريب والنحت والمجاز والاشتقاق.

فأما التعريب والنحت فإنهما يعملان على إغناء اللغة من خارجها، وأما المجاز والاشتقاق فإنهما يعملان على إغنائها من داخلها. وفي حين يختص التعريب بالعمل في إطار الكلمة، إن النحت يطمح إلى أن يكون مفهوماً وظيفياً يعمل على إضافة نظمٍ جديدةٍ إلى بنية اللغة العربية. وسوف نرى كيف استعصت بنية اللغة العربية على محاولات المعاصرين، وخاصة في ميدان النحت، فهذه المحاولات أو أغلبها لم تعمل من خلال اللغة وإنما بالرغم منها.

لقد واجه العرب القدماء عند احتكاكهم المعرفي بالأمم الأخرى مشكلة الترجمة واقترحوا لها الحلول، وأفسحوا للعربية أن تنمو وتتنامى من خلالها، وأدرك علماء العربية أن اللغة بنية، ومن هنا كان حرصهم وحرصنا الآن على تناول مشكلة الترجمة انطلاقاً من مفهوم التجانس. فالتجانس « La cohérence » هو الذي يجب أن يكون دليلنا إلى التعامل مع اللغة التي نترجم عنها، واللغة التي نترجم إليها.

وفي سبيل ذلك فقد قررنا أن نتوقف عند بعض المحاولات، نسأل أصحابها ونناقشهم في ماتثيره جهودهم من تساؤلات، فلنبدأ بالتعريب:

١ - التعريب:

من المعروف أن التعريب هو «إدخال الكلمة الأجنبية كما هي، وتطبيق المباديء الصرفية عليها». ومثال: «الدرهم» عند «ابن جني» مثال شديد الدلالة والوضوح[٢].

وأول ما يَبْدَ هُنا هو النموذج الذي يقترحه المفكر المغربي «عبد الله العروي». لقد تقحَّم «العروي» مشكلة التعريب مشكوراً. وإنما نقول تقحّمها لأن مصطلح «التعريب» عنده لا يحمل دلالاته التقنية، وإنما يستجيب للدلالات الشائعة في المغرب العربي. وهي دلالاتٌ ثقافيةٌ لالغويةٌ تمثل الهمَّ المغربي في تعريب جوانب الحياة الاجتماعية من تعليم وإدارة.

النموذج الذي يقترحه «العروي» للتعريب هو كلمة «أُدلوجة»، يقول: «كلمة إيديولوجيا انتشرت رغم عدم مطابقتها لأي وزنٍ عربي. لذا أقترح أن نعربها تماماً، وندخلها في قالبٍ من قوالب الصرف العربي. وسأعطي المثل فيما يلي كلمة «العروي» إلى حاشية الصفحة نفسها وقد ذيّل فيها مايلي: «وهكذا أقول أدلوجة» جمع «أداليج» أو «أُدلوجات»، وأَدْلَجَ إدلاجاً ودلَّجَ تدليجاً، وأُدْلوجي جمع «أُدْلوجيون»[٣] انتهى كلام العروي.

ونحن نتساءل: هل كان «العروي» وهو يخوض في هذا الخضم يقوم حقاً بعملية التعريب؟ أم أنه أغرق معه هذا المفهوم حين تخطى حدود الكلمة الأصلية «إيديولوجيا»؟ فالعروي لم يحافظ على الكلمة الأجنبية كما هي، وإنما زاد عليها وأنقص، وراح يشتق منها كلمةً على هواه ليصرِّفها ويجريَ عليها قواعد اللغة العربية. هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى، فقد فات «العروي» أن الكلمة التي اختارها لا تحل المشكلة، وإنما تزيدها

تعقيداً. فالفعل «أَدْلَجَ» الذي أراده أن يكون منسجماً مع ما تحمله «الإيديولوجيا» من دلالات تتصل بنظام من الأفكار، هو فعلٌ عربيٌّ يحمل معنىً مغايراً تماماً لما أراد. إن «أَدْلَجَ» تعني «سار ليلاً» ويقال دَلَجَ الساقي دُلوجاً بمعنى أخذ الدلو من البئر فجاء بها إلى الحوض فأفرغها فيه. وأدلج القوم إذا ساروا في آخر الليل أو الليل كله. والدُّلجة والدَّولج والمَدْلج كلها كلماتٌ عربيةٌ لا علاقة لها بنظامٍ من الأفكار يريد «العروي» أن يضعه تحت «أدلوجته»[٤].

إن مفهوم التعريب غير واضحٍ في ذهن «العروي». ولو أن «العروي» كان واعياً لهذا المفهوم لوجد أن الاستعمال الشائع لكلمة «إيديولوجيا» هو الاستعمال المعرب. فأما أن ينطلق من كلمةٍ معربةٍ عملياً ليشتق منها كلمةً غير متداولة ثم يقترح لها صيغاً صرفيةً تخلق مشاكل إضافيةً.. فهذا ما لا نرى له من مسوّغ.

٢ – فإذا انتقلنا إلى النحت وجدنا أنه لا يشكل الخاصية الإبداعية للغة العربية، وإنما هو خاصية اللغات الهندو أوروبية. ولئن كانت العربية قد عرفت النحت، إن منحوتاتها بقيت محدودةً، ولم تكن موضع قياسٍ مطرد.

والنحت في اللغات الهندو أوروبية يعتمد على إحدى طريقتين: فأما الأولى فهي طريقة التركيب المزجي بين كلمتين. وأما الثانية فتقوم على إلصاق السوابق أو اللواحق بالكلمة المنحوتة. وإن كانت الطريقة الأولى تتميز من الثانية فإنها تتميز في أنّ كلاًّ من مقطعي الكلمة المركبة يمكن أن يقوم بعمله في اللغة على نحوٍ مستقلٍ عن الآخر. ففي الكلمة الفرنسية المركبة «Abat - jour» مثلاً تتجلي بوضوحٍ إمكانية استقلال كل من جزأيها، وفاعليته في اللغة على حدة.

وتجدر الإشارة هنا إلي أن النحو التقليدي الفرنسي لا يعترف بالكملات المركبة إلاّ عند التحام جزأيها التحاماً غير قابلٍ للفصل كما في حالة «gentilhomme» على سبيل

المثال، أو أن يتم الفصل بين الجزأين بعلامة الشَرْطة كما هي الحال في الكلمة المركبة « porte - balle » على سبيل المثال. وهذا ما يجرد الكثير من الكلمات مثل « Salle á manger » من هذا الاسم رغم أنها قابلة للإبدال من « Salon » مثلاً.

وأما الطريقة الثانية في النحت عندهم، فهي الطريقة التي تعتمد على السوابق واللواحق. وتتميز اللواحق من السوابق في أن عملها وقفٌ على ارتباطها بالجذر الذي تلتصق به وتعطيه شحنته الدلالية. كما تتميز في أنها تغير من المقولة القواعدية للكلمة – الجذر. أما السوابق فمنها ما تستمده اللغة التي تنتمي إلى الهندو أوروبية من ذاتها، ومنها ما تستعيره من اليونانية أو اللاتينية. فإذا عرفنا أن هناك تحديدين للسوابق في الفرنسية، واسعاً وضيقاً، عرفنا أن التحديد الضيق يُبعد اسم السوابق عن المستعار، ويجعل الكلمات التي تسعيرها من باب الكلمات المركبة[٥].

هذا عن اللغات الهندو أوروبية. فأما العربية فنستطيع أن نستشف فيها اتجاهين عريضين لتناول الكلمات المنحوتة. الأول وصفيٌّ إلى حدٍ بعيد، ويمثله « ابن فارس » و « ابن السكيت » و « التبريزي » و « الثعالبي » على وجه العموم. والثاني توليدي لا يكتفي بوصف الحالة اللغوية، وإنما يتوقف عند بعض جزئياتها فيحاول التنظير لها تحديداً وتوليداً. وهذا ما يمثله « ابن مالك » و « الجوهري » في وقوفهما عند صيغة النسبة في النحت. فلقد رأى « الجوهري » مثلاً أن يؤخذ من الكلمة الأولى حرفان ومن الثانية حرفان وصولاً إلى الكلمة المنحوتة في ضوء هذه الصيغة، ومثالها « عبشمي » أي من « عبد شمس »[٦].

ومما يجدر بالإشارة أن قيود النحت في الحالتين كانت صارمةً وواضحة. فعلى الرغم من أن « ابن فارس » يذهب إلى الاعتقاد بأن كل ما زاد على الثلاثي هو من المنحوت، إن « ابن دحية » يقرر أن هذه المنحوتات غير قابلة للتصريف. وهذا ما ينطبق على أصحاب الاتجاه الثاني الذين يرون أن النسبة تصرّف ولكن حكمها لا يطرد وإنما يُكتفي بما سُمع عن العرب.

ومهما كان الكلام علىعلى رأي «ابن فارس» الذي توسع كثيراً في فهم النحت فإننا نرى أن «ابن فارس» إنما لاذ بالنحت لتفسير ظاهرةٍ لغويةٍ أخرى هي ظاهرة المزيد على الثلاثي.

ونخلص في النهاية إلى أن العربية عموماً قد تفادت النحت كوسيلةٍ لتنمية نفسها. ومن هنا النقص الواضح في رسم الحدود والتعيينات. هذا فضلاً عن أن المنحوتات التي عرفتها العربية كانت تحمل شحنتها الدلالية عند المتلقي.

فلنتأمل في ضوء هذا الأساس النظري بعض المحاولات التي قام بها المعاصرون ولنرَ إلى أي حدٍ نجحوا أو أخفقوا في صناعة النحت.

ومما استأثر باهتمامنا تجربة الدكتور «كمال أبو ديب». ففي «كشافه المصطلحي» الذي قدمه في ترجمة كتاب «الاستشراق» – لـ «إدوار سعيد» حشدٌ من المنحوتات الجديرة بالنظر. ومن ذلك ترجمته للكلمة المركبة ذات الأصل اللاتيني في جزئها الأول واليوناني في جزئها الثاني «Socio - political» بـ «اجتماسي»، وترجمته للمنحوتة الإلصاقية ذات السابقة اليونانية النافية والجذر اللاتيني المأخوذ من اليونانية «Ahistorical» بـ «لَيْـ تاريخي»، أي خالٍ من التاريخية، وترجمته للمنحوتة الإلصاقية ذات العنصر اليوناني «Pseudo» والجذر اللاتيني «Scientifique» بـ «زَيْ – علمي» أي زائف غير علمي[٧].

وأول مانود الإشارة إليه أن هذه الترجمات كافةً لا تقوم على احترام الأسس النظرية التي قام عليها النحت في اللغات الهندو أوروبية. فمن جهةٍ، إن منحوتتي «الاجتماسي» و «الاجتصادي» لاتنطويان تحت مقولة الكلمات المنحوتة نحتاً تركيبياً، وذلك لأن جزأي كل منهما لا يُعدَّان كلمتين كما هي الحال في اللغات الهندو أوروبية، وإنما هما مزقتا كلمتين. ومن جهة أخرى، فإن الحرفين اللذين يجتزئهما «كمال أبو ديب» من

«ليس» و «زائف»، وهما «لَيْ» و «زَىْ» ليسا جذرين في اللغة العربية. فمثل هذا النحت لا يأتي ثمرة إلصاق سابقةٍ أو لاحقةٍ بجذرٍ لغوي، وإنما هو نحتٌ يقوم على غير أساس. ومن عجبٍ أن «الدكتور» أبا ديب عدل عن حرف النفي «لا» من حيث كان يمكنه أن يقول «لا علمي» ومال إلى تمزيق «ليس» بما لا يمكن فهمه في حالٍ من الأحوال. ولئن كانت «لَيْ – علمي» تعني عنده ما ليس علمياً، إنها يمكن أن تعني عند غيره معاني أخرى. فما هو الضابط؟ لا شيء.

وربما كان الدكتور « أبو ديب» يعيدنا في كل ما أقدم عليه من منحوتات إلى ما يسمى بـ «الكلمة الحقيبة». فلنتوقف عند هذا المصطلح الذي لا يستخدمه صراحةً لنرى إلى أي حدٍّ تستجيب منحوتاته لطريقة «الكلمة الحقيبة».

والكلمة الحقيبة هي الكلمة التي «تنتج عن تقليص متواليةٍ من الكلمات إلى كلمةٍ واحدةٍ لا تحتفظ إلا بالجزء الأول من الكلمة الأولى والأخير من الكلمة الثانية. ومثال ذلك كلمة «bit» الأمريكية والمكونة من الكلمتين «binary digit». ولقد كان الشاعر والرياضي «لويس كارول» «L. Carroll» هو الذي نظَّر للكلمات الحقائب بشكلٍ مرحٍ في كتابه الذي بعنوان «في الجهة الثانية من المرأة». وقد فعل ذلك تحت اسمٍ آخر هو «الكلمات العلاَّقات Les mots porte Manteaux»[٨].

ومرةً أخرى نجد الدكتور «كمال أبو ديب» وهو يخترق المبدأ الذي قامت عليه الكلمة الحقيبة. وكما رأيناه للتو وهو يقطع الجذور اللغوية بما لا يفسح للغة المجال في أن تتفتح وتنمو، إننا نراه الآن وهو يخرج عن الحدود التي يفرضها نحت الكلمة الحقيبة، دون أن يقدم لنا حدوداً أخرى لطريقته. ففي منحوتته «اجتماسي» مثلاً نراه ينتزع من كلمة «اجتماعي» الجزء «اجتما» وفي منحوتته «اجتصادي» نراه لا يلتزم بانتزاع ما انتزعه من كلمة «اجتماعي». في المرة الأولى، وإنما يكتفي بانتزاع الجزء «اجت». أفليس في ذلك ما يدل على اضطراب الحدود والتعيينات؟. إن أبا ديب «يترك الباب للريح».

هذا إلى أن تحقيب الكلمات طريقةٌ حديثة العهد في أمريكا ولدت في هذا القرن، فضلاً على أنها تستجيب لحالةٍ حضاريةٍ تعيشها الجماعة الأمريكية دون أن يكون للعرب شأنٌ بها. فالأمريكي عندما يسمع كلمة « motel » يدرك مباشرة ما تعنيه هذه الكلمة المركبة من « motor car » و « hotel » والتي تدل على نوعٍ من النزل الموجود على الطرقات والمجهز لاستقبال السيارات وركابها. إن الأمريكي يعيش هذا المنحوت وما يعبر عنه في اللغة مباشرةَ، ومن ثم فهو منحوتٌ مشحونٌ بالدلالة، أو قلْ إنه يحمل ذاكرةً لغويةً وحضاريةً لا تحملها منحوتات الدكتور « أبو ديب » الاجتماسية والاجتصادية.

فإذا انتقلنا إلى تجربة « صالح القرمادي » التي ابتهج بها الدكتور « عبد السلام المسدي » وأحياها وعدَّها أسلوباً مبتكراً في ترجمة المصطلحات « يمزج بين الاشتقاق والتعريب والتوليد المعنوي »[٩] وجدنا أنفسنا في مواجهة مشكلة أخرى هي مقلوب المشكلة التي واجهناها عند « كمال أبي ديب ».

فهنا تطلع علينا كلمات من مثل « صَوْتَمْ Phonéme » و « صَرْفَمْ morphéme » و « مَفْهَمْ Seméme » . . إلخ.

تقوم هذه التجربة على كلمةٍ عربيةٍ من كلمتين عربيةٍ وفرنسيةٍ، ثم تنتهي إلى كلمةٍ لا عربيةٍ ولا فرنسية. فأما مُرَّكبها الأول فهو « صوت »، وأما الثاني فهو المقطع الأخير « éme » من الكلمة الفرنسية.

إن اجتزاء « القرمادي » للمقطع « éme » من الكلمة الفرنسية « Phonéme » واعتباره لاحقةً ينتزعها ويلصقها بالكلمة العربية « صوت » مسألةٌ تتطلب وقفةَ متأنية. فالكلمة « Phonéme » الفرنسية هي مجرد فَرْنَسَةٍ للكلمة اليونانية « Phonema » وقد تم إدخال هذه الكلمة إلى الفرنسي في العام 1879. وهكذا فإن المقطع المنتَزَعَ منها ليس لاحقةً في الكلمة الفرنسية، وإنما اعتُبر كذلك حين قاس الفرنسيون على « phonéme » لينحتوا

كلمة « morphéme » التي ولدت في عام 1923، وذلك من التقائه مع الكلمة اليونانية « morphé » وفي رأينا فقد وقع « القرمادي » ضحية الاعتقاد بأن « phonéme » كلمة مركبة، فراح يجتزىء منها ما اعتقد أنه لاحقة، ثم ألصقه بالكلمة العربية « صوت ». إن الـ phonéme أصغر وحدة « مجردة » من المعنى يمكن تحديدها ضمن السلسلة الكلامية. وهي لا تحمل هذه الدلالة بفضل مقطعها الأخير، وإنما تحملها بفضل وجودها ككلمة « قائمة » بحدّ ذاتها. ومن ثم ألمْ يكن ممكناً لـ « القرمادي » ومن بعده الدكتور « المسدي » أن يبحثا في العربية عن كلمة « تؤدي ما تؤديه الكلمة الفرنسية من دلالةٍ على الوحدة الصغرى؟ ».

إن الأمر كان ميسوراً في رأينا لو تمت استشارة اللغة العربية بشكل « دقيق » وخاصة في أحد أبنية التصغير. وعندها ستكون في رأينا كلمة « صويت » شديدة التعبير للدلالة على الكلمة الفرنسية « phonéme » وسوف نعود إلى ذلك في موقعٍ آخر.

هذا إلى أن تجربة الدكتور « المسدي » تحمل في ذاتها ضعفاً آخر. هاهو ذا يترجم الكلمة الفرنسية « lexéme » بالعربية « مَأْصَلْ ». ثم إذا انتقل إلى الكلمة « lexique » ترجمها بـ « الرصيد ». نحن هنا أمام كلمتين تنتميان في اللغة الفرنسية إلى عائلةٍ واحدة، حتى إذا ما انتقلنا إلى العربية وجدناهما في عائلتين لغويتين مختلفتين. وهذا ما عنيناه في مستهل بحثنا حين تحدثنا عن التجانس. فلعلَّ من أخطر ما يهدد الترجمة العربية ويحكم عليها بالإخفاق هو فقدان التجانس. ولو أن « المسدي » توقَّفَ ملياً عند كلمة « اللفظ » في العربية لعثر على مطلبه فخصص جمعها للكلمة « lexique » وتصغير مفردها « لُفَيْظ » للكلمة « lexéme ». ثم إذا كان الدكتور « المسدي » يترجم الكلمة الفرنسية بـ « الرصيد » فماذا يُبقي للكلمة « crédit »؟.

فأما التجربة الأخيرة التي تستوقفنا في ميدان النحت، فهي تجربة اللغوي المغربي الدكتور « عبد القادر الفاسي الفهري ».

وهذه التجربة تقوم على إلصاق جذرٍ لغويٍ هندو أوروبيٍ بكلمةٍ عربية. ومن ذلك منحوتته «ميتا متغير»[١٠]. وهذه التجربة على غرار سابقاتها تحمل في ذاتها بذور الضعف. ويتجلى الضعف في أن الجذر اليوناني «meta» والذي يحمل شحنته الدلالية في اللغات الهندو أوروبية لا يحمل أية شحنة دلالية في العربية. إنه يعيد إلى شيءٍ ما عند الآخر، ولكنه لا يُعيد إلى شيءٍ عندي. فالفرنسي عندما يستعير سابقةً أو لاحقةً من اليونانية أو اللاتينية إنما يستعير جذوراً ذات ذاكرة، أما العربي فإنه ينتمي إلي عائلةٍ لغويةٍ أخرى لا تعني لها هذه الجذور أي شيء.

لقد عرَّب العرب بعض الكلمات التي يدخل هذا الجذر في تركيبها، وذلك كما في قولهم «ميتافيزيقا» ولكنهم عرَّبوا الكلمة بكاملها دونما إقحامٍ للجذر الأجنبي على بنية لغتهم. ثم ما الذي تفقده كلمة «ميتافيزيقا» مثلاً، أو ما الذي ينتقص من قدرها حين نترجمها إلي العربية بـ «ما وراء الطبيعة»؟.

وخلاصة القول أن مبدأ النحت غير مخصبٍ في اللغة العربية، ومن هنا كانت القيود التي وضعها له علماء العربية حين أبعدوا عنه القياس والاطراد. فأما المنحوتات التي وصلتنا عن العرب فكانت تتميز في رأينا بأنها تستجيب للذاكرة الجماعية مما لا يحدث انقطاعاً بين المرسِل والمتلقي. وأما المحاولات التي قام بها المعاصرون فإنها وإن كانت لا تنقصها الجرأة والنزاهة، إنما ينقصها النجاح والتوفيق. فالجرأة وحدها غير كافيةٍ في هذا الميدان، وإنما لابدَّ من الإيمان أولاً ثم الالتزام ثانياً بأن اللغة بنية؛ أعني نظاماً من العلاقات قادراً على التوالد بما يستجيب لمقتضيات الحاجة. ومن أسف أن كثيراً منا يؤمن بأن اللغة بنية ثم ما يلبث أن يخرج على هذه البنية أو يكسرها مستعيناً ببنيةٍ لغويةٍ أخرى تُزَيِّنُ له القدرة على تخطي العقبات. وحقيقة الأمر أن موطن العجز ليس في بنية اللغة العربية وإنما فينا نحن الذين نستسلم أمام العقبات فنمد أيدينا إلى جيوب الآخرين.

ولكنْ إذا كان النحت غير ذي طبيعةٍ توليديةٍ، فماذا عن المجاز والاشتقاق؟.

٣ ـ المجاز ليس وقفاً على العربية، وإنما هو خاصية اللغات جميعها. إنه التحول الدلالي الذي تكتسبه الدوالّ فتغتني به مدلولاتها ذاتياً ودونما عوزٍ إلى دوال جديدة. فالمجاز استخدامٌ للغة في غير المعنى الذي وضعت له أصلاً. والشحنة الدلالية التي تكتسبها الكلمة بالمجاز تهيء لها القدرة على الانتقال من حقلٍ دلاليٍ إلى حقلٍ آخر تتخصص به وتتحول إلى مصطلح.

ولن نتوقف كثيراً عند هذه الظاهرة التي فاض الكلام عليها عند البلاغيين، واستغرقهم البحث عن العلاقة بين الحقيقة والمجاز، والمجاز والنقل، وآلية الانتقال من الكلمة إلي المصطلح، وإنما نكتفي بوقفةٍ متأنيةٍ عند كلمةٍ نقترح أن تتحول بالمجاز إلي مصطلح، وتلك هي كلمة «الجُسمان» «Corpus».

ومن الطريف أن هذه الكلمة شغلتنا قرابة عشرين عاماً دون أن نطمئن إلى ترجمةٍ مقنعةٍ لها في العربية، ثم اهتدينا بالبحث والتنقيب إلى الكلمة العربية «جُسمان» والتي نعتقد أنها مطابقة لمقتضى الحال.

من الأصل اللاتيني «corps» جاءت الكلمة الفرنسية «corps» التي تعني الجسم. فالفرنسية تستعمل «corps» من حيث تستعمل اللاتينية «corpus». ولكن الفرنسية لم تكتف بما أخذته من الكلمة اللاتينية، وإنما أغارت عليها كما هي في عام 1642 لتدل بها على القربان الإلهي[١٠]. وفي عام 1863 أصبحت هذه الكلمة تدل على «كتابٍ في القانون» أو «مجموعة القوانين». وهذه الدلالة هي التي أتاحت للألسنيين فيما بعد أن يضموا الكلمة إلى ممتلكاتهم ويدلُّوا بها على مجموعةٍ محددةٍ من العناصر أو المنصوصات التي يعتمد عليها اللساني في دراسة إحدي الظواهر اللغوية.

وفي معجم اللسانيات الفرنسي أن «Corpus» مجموع المنصوصات التي نخضعها للتحليل ونبني في ضوئها القواعد الوصفية لإحدى اللغات[١١].

وهكذا أفادت الفرنسية مرتين من اللاتينية بخصوص هذه الكلمة: مرةً عندما أخذت « Corps » من « Corpus » ومرةً عندما استولت على الكلمة بكل عناصرها لتشحنها بدلالاتٍ جديدة.

نحن إذا أمام كلمتين « Corps » و « Corpus » ولكل منهما دلالاته المحددة، وإن كانتا أصلاً متطابقتين في الدلالات. وعندما اضطرت اللغة الفرنسية إلى التخصيص أفردت كلاً من الكلمتين لحقلها الخاص. ومن هنا توجَّه بحثنا عن ترجمة لكلمة « Corpus » تتجانس مع ترجمة الكلمة « Corps » « جسم » لفظاً ودلالة، ووقعت ضالتنا على كلمة « الجُسْمان ». ففي لسان العرب « أن الجُسمان » جماعة الجسم. والجُسمان جسم الرجل. ويقال »إنه لنحيف الجُسمان »[١٢]. والمريح في هذه الكلمة أنها تشترك مع « الجسم » في جذرها اللغوي. فالعلاقة بينها وبين الجسم كالعلاقة بين « Corpus » و « Corps ». وإنه لمن الرائع حقاً أن تستطيع العربية هنا وفي مواضع أخرى كثيرة أن تغطي ما تعاونت على تغطيته الفرنسية واللاتينية، أو الفرنسية واليونانية في آنٍ واحد.

إن انتقال « الجسمان » من الدلالة التي يخص بها « لسان العرب » إلي الدلالة التي نقترح أن نخصه بها وهي « مجموع المنصوصات التي نخضعها للتحليل » ينقل الكلمة من معناها الأصلي إلى المعنى المجازي ويُدخلها في باب المصطلح.

والقضية بعد، لا تعدو أن تكون مثالاً عن المجاز ودوره في ترجمة المصطلح اللساني. وما أكثر الأمثلة.

٤ – فأما الاشتقاق فإنه رحم اللغة العربية. ولسنا في حاجة إلى التذكير بأن ما يستقطب بذور الخصب في هذه الرحم هو نوع الاشتقاق الأول، وهو ما يسمى بالاشتقاق الصغير، في حين يقتصر دور النوعين الآخرين؛ الكبير والأكبر على تفسير بعض الظواهر اللغوية.

ولما كان الاشتقاق الصغير يقوم على تفجير الجذور اللغوية وفقاً للموازين الصرفية المعروفة، وكان لكل ميزان دلالاته المشروحة في علم الصرف، فإننا سنرى إلى أي حدٍ تمكنت هذه الموازين من الاكتفاء بذاتها وتغطية الحاجة في ميدان ترجمة المصطلح اللساني دون كبير استعانةٍ بالنحت أو التعريب.

ونظراً لضيق المجال فسوف نكتفي بعددٍ محدودٍ من الأمثلة نضربها لبعض الحالات كحالة الصرفية، وحالة الدلالة المشتركة والجذر اللغوي الواحد. ومن هذه الأمثلة ما يختص بتجربتنا الشخصية، ومنها ما يعود إلى تجربة الآخرين. ولئن كنا نحرص على تقديم تجربتنا الشخصية، إننا نحرص على وضعها بين الدارسين التماساً لاختبارها وإسداء النصيحة.

ونقطة البدء صيغة التصغير على أبنيتها المعروفة في اللغة العربية. ففي ضوء هذه الصيغة استقر رأينا على ترجمة الكلمات الفرنسية « Phonéme » بـ « صُوَيْت » و « morphéme » بـ « صُرَيْف »، و « lexéme » بـ « لُفَيْظ » و « classéme » بـ « مُرَيْتِبْ » تصغيراً لـ « مرتبة » و « sémantéme » بـ « مُعَيْنى » تصيراً لـ « معنى » « sens » و « séme » بـ « مُعَيْنَاة » تصغيراً لـ « مَعْنَاة » التي هي بدورها ترجمة للكلمة الفرنسية « séméme ».

فإذا توقفنا عند واحدةٍ من هذه الكلمات، ولتكن كلمة « phonéme » التي ترجمناها بـ « صُوَيْت »، وجدنا أن الكلمة الفرنسية تعني الوحدة الصغرى المجردة من المعنى وغير القابلة للتحقق بشكلٍ مستقل[١٣]. ومن ثم فإن الكلمة العربية « صُوَيْت » يمكن أن تستجيب لهذه الدلالات بما يجنِّبنا نحت « صَوْتَمْ » التي اقترحها « القرمادي » وابتهج بها « المسدي » كما أنه لا موضع – فيما نرى – للترجمة التي اقترحها « الفهري » وهي « صوتية »[١٤]. فالكلمة الفرنسية لا تحمل أي دلالة على النسبة. ومرةً أخرى إن المقطع الأخير منها « éme » والذي يَعُدُّه « الفهري » لاحقةً يسميها « كاسعة » هو مقطعٌ من أصل الكلمة وليس ملصقاً بها.

وعلى هذا النحو تمت ترجمتنا للكلمات الأخرى ذات الدلالات الصغرى في حقولها اللغوية.

فإذا انتقلنا إلى عائلة لغوية أخرى من العائلات التي أبدت استعصاءً على الترجمة إلى العربية، وهي عائلة الراموز «code» كان لنا أن نقترح مايلي: «coder» «رَوْمَزَ» – «encoder» «رمَّز» – «Codage» «رَوْمَزَةْ» «encodage» «ترميز» – «décoder» «فَكُّ الرَوْمَزَةْ» – «décodage» «فَكُّ الترميز» – «Code» «الراموز».

ولقد استعرنا من «الأدرنوي» على سبيل المجاز اسم معجمه «الراموز» الذي يؤدي دوره المطلوب هنا بما ينسجم مع ما أدَّاه هناك من استعمال للرموز لغرض الإيجاز[١٥]. وانطلاقاً من هذه الاستعارة قمنا باشتقاق الكلمات التي تنتمي إلى عائلة «الراموز». والراموز «Code» في الفرنسية «نظامٌ من الإشارات» «Signaux» أو العلامات «signes» أو «الرموز» «symboles» يرمي باصطلاحٍ مسبقٍ إلى تقديم ونقل المعلومات بين مصدر هذه الإشارات أو المُرسل، ونقطة الوصول أو المتلقي»[١٦].

فالراموز بالصيغة الصرفية التي وظَّفها «الأدرنوي» لتسمية معجمه يستجيب للغاية الدلالية التي أرادها له وهي كثرة استعمال الرموز، وهذا ما ينسجم مع المدلول الذي تعطيه الكلمة الفرنسية.

وإذا كنا ننسى فلن ننسى وجود عائلةٍ لغويةٍ أخرى في الفرنسية هي عائلة «Symbole» التي نقترح لأفرادها الترجمة التالية: «Symbole» «رَمْز» «symbolisé» «مرموز» – «symbolisant» «رامز» «symbolism» «رموزية» . . .

أيس جديراً بالتأمل أن عائلة لغويةً واحدةً في العربية استطاعت أن تستوعب بتجانسٍ مذهلٍ عائلتين لغويتين في الفرنسية؟.

هل يبقى من موضع الترجمة التي اقترحها الدكتور «المسدي» لكلمة «Code» وهي

« نمط »؟ ثم إذا كان الأمر ما يزال محافظاً عنده على موضعه، فبأية كلمةٍ سيترجم الكلمة الفرنسية « type » .

على أن انتقالنا من عائلة الرمز إلى عائلة العلامة « Signe » يبدي في الترجمة العربية بعض الفجوات . ففي العائلة الفرنسية نلحظ نوعاً من التجانس يعود الفضل فيه إلى الجذور اليونانية واللاتينية التي حملتها مفرداتها . فالفرنسي وهو يسمع أية كلمةٍ من كلمات هذه العائلة يحس إحساساً بوجود الرابطة بين الفرع والأصل . وهو يحس بذلك بفضل ما تختزنه الكلمة في ذاكرتها من دلالاتٍ تحملها الجذور .

ولكنَّ الترجمة العربية تشهد انقطاعاً بين أفراد العائلة اللغوية التي تجدها ممزقةً بين ثلاث عائلاتٍ لغويةٍ مختلفة، وهي العَنْيُ والعلامة والدلالة .

وأغلب الظن أن مصدر فقدان التجانس هنا يعود إلي الترجمة التي راجت لكلمة « Signe » بـ « علامة » وكلمتي « Singnifiant » و « Signifié » بـ « دال » و « مدلول » منذ البداية .

ومع ذلك، وفي إطار ما شاع واستقر حتى الآن، فقد حاولنا أن نستعيد هذا التجانس في الكلمات التي لم تجد بعد سبيلاً إلى الاستقرار في الترجمة العربية .

ومن هذه الكلمات التي تحيط بـ « sens » معنى : « Semantéme » « مُعيني »، و « Séméme » « معناة » و Séme « معيناة » « archiséméme » « مَعْناة رئيسية »، و « Sémantique » « علم المعنى » .

ولما كان لكل واحدةٍ من هذه الترجمات مسوغه الذي قدمناه في « ثَبَتِ المصطلح اللساني » فإننا نكتفي بهذا القدر مؤكدين أن ما قمنا به في هذا البحث مجرد عملٍ فردي لا يمكن أن يكتمل ويخصب إلا بالتعاون بين الجميع أفراداً ومؤسساتٍ ومجامع علمية .

الهوامش

(١) فأما العمل الأول فقد قامت مجلة « المعرفة » السورية مشكورةً بنشره على صفحاتها في عدد أيار رقم « ٣٤٤ » تاريخ ١٩٩٢ . ويحتوي هذا البحث على ما يزيد على مائتي مصطلح لساني ترجمناها عن الفرنسية . وأما العمل الثاني فقد اشتركنا أيضاً في إنجازه وهو قيد الطباعة في بيروت .

(٢) الخصائص – الجزء الأول – ص ٣٥٧ وما بعدها – دار الكتاب العربي – بيروت (د.ت) تحقيق « محمد على النجار » .

– انظر لتفصيل كل ذلك « المزهر » لجلال الدين السيوطي – الجزء الأول – النوع التاسع عشر – تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحد أبو الفضل إبراهيم – دار احياء الكتب العربية (د . ت) .

(٣) عبد الله العروي – مفهوم الإيديولوجيا – المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء – المغرب – الطبعة الأولى – ١٩٨٣ – ص ٩ .

(٤) لسان العرب – ابن منظور – دار صادر ودار بيروت – ١٩٥٥ .

(٥) عد إلى الفصل الثالث من الباب الثاني من :

Description générative et transformationnelle de la langue francaise - Jean le Galliot - Ed; Nathan - Paris - 1975.

(٦) المزهر – المرجع نفسه – الجزء الأول – النوع الرابع والثلاثون .

(٧) « الاستشراق » – إدوار سعيد – ترجمة « كمال أبو ديب » – موسسة الأبحاث العربية – بيروت – الطبعة الأولى – ١٩٨١ .

(8) Dictionnaire de Linguistique - Éd; Larousse - Paris - 1973.

(٩) قاموس اللسانيات – د . عبد السلام المسدي – الدار العربية للكتاب – ١٩٨٤ ص ٧٦ .

(١٠) اللسانيات واللغة العربية – د . عبد القادر الفاسي الفهري – منشورات عويدات – بيروت – باريس – الطبعة الأولى – ١٩٨٦ .

(11) Dictionnaire étymologique - Éd; Larousse - Paris, 1964.

(12) Dictionnaire de linguistique - Ibid.

(١٣) لسان العرب – المصدر نفسه .

(14) Dictionnaire de linguistique - Ibid.

(١٥) اللسانيات واللغة العربية – المرجع نفسه – ص ٣٣٩ .

(١٦) معجم المعاجم – أحمد الشرقاوي إقبال – دار الغرب الإسلامي – بيروت – الطبعة الأولى – ١٩٨٧ .

(17) Dictionnaire de linguistique - Ibid.